



AF

ما الذي أخطأ فيه المحافظون الجدد ؟

MAX BOOT  
FOREIGN AFFAIRS

ترجمة: عزيز الكعبي



hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002



# ما الذي أخطأ فيه المحافظون الجدد ؟

Max Boot

Foreign Affairs

ترجمة: عزيز الكعبي

مركز حورايبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

١٣ آذار ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حورايبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر الباحث.



أصبحت معروفاً باسم "المحافظين الجدد" ، بعد وقت قصير من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . وكان المصطلح محيراً بعض الشيء ، لأنني لم أكن جديداً على التيار المحافظ. لقد كنت على حق منذ أن كنت أتذكر. ولكن تمّ استخدام تسمية "المحافظين الجدد" بعد ١١ سبتمبر للإشارة إلى سلالة معينة من النزعة المحافظة التي وضعت حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في طليعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وكانت هذه عقلية مختلفة تماماً عن نهج السياسة الواقعية للجمهوريين مثل الرئيس دوايت إيزويناور، والرئيس ريتشارد نيكسون، ووزير الخارجية هنري كيسنجر، وكان لها جاذبية طبيعية لشخص مثلي جاءت عائلته إلى الولايات المتحدة بحثاً عن حرية. (وصلنا من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٦ ، عندما كنت في السادسة من عمري). وبعد أن عشت في ظل نظام ديكتاتوري شيوعي، دعمت نشر الولايات المتحدة للحرية في الخارج. وقد أدى ذلك بدوره إلى أن أصبح داعماً قوياً للعمل العسكري في أفغانستان والعراق.

أراد المحافظون التقليديون ، مثل وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، تعليم طالبان وصدام حسين درساً ثم مغادرة كل بلد في أسرع وقت ممكن. وكان موقف المحافظين الجدد - الذي انتصر في النهاية في إدارة جورج دبليو بوش- أن الولايات المتحدة لا تستطيع ببساطة إسقاط الأنظمة القديمة وترك الفوضى في أعقابها. وكان على الأمريكيين البقاء والعمل مع الحلفاء المحليين لبناء عروض ديمقراطية يمكن أن تلهم التغيير الليبرالي في الشرق الأوسط. وبهذه الطريقة، يمكن لواشنطن أخيراً أن تتسبب في غليان الإسلاميين المتشددين، الذين ابتليت بهم أمريكا منذ أزمة الرهائن في إيران عام ١٩٧٩.

ومن الواضح أن تغيير النظام لم يتم على النحو المنشود. حيث ينظر الى أن ما حدث في أفغانستان والعراق، في الواقع، كان فاشلاً وتطلب ثمناً باهظاً من الدماء والأموال، لكل من الولايات المتحدة - وحتى أكثر بالطبع - من البلدان التي غزتها. كما يقول المثل، عندما تتغير الحقائق، أغير رأيي. وعلى الرغم من أنني ما زلت داعماً للديمقراطية وحقوق الإنسان، بعد أن رأيت كيف تمّ الترويج



للديمقراطية في الممارسة العملية، لم أعد أعتقد أنها تنتهي إلى قلب السياسة الخارجية الأميركية. وعند العودة إلى الوراء، كنت مفراطاً في التفاؤل بشأن آفاق تصدير الديمقراطية بالقوة، مستخفاً بكل من الصعوبات والتكاليف المترتبة على مثل هذا المشروع الضخم. إذ لم أعد من المحافظين الجدد، على الأقل كما تمّ فهم هذا المصطلح منذ ١١ سبتمبر.

واليوم، أصبحت مدركاً أكثر ممّا كنت عليه في السابق لمحدودية القوة الأميركية، وبالتالي فأنا أكثر تشككاً في الدعوات لتعزيز الديمقراطية في الصين ومصر وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا وفنزويلا، وملء الفراغ. فالولايات المتحدة يجب أن تستمر في الدفاع عن مثلها العليا والدعوة لعدم انتهاك حقوق الإنسان، ولكن يجب أن تفعل ذلك بتواضع وألا تخجل من إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة. ولا يمكن للسياسة الخارجية أن تكون ممارسة إثارية فقط أو حتى بشكل أساسي، ومحاولة تحقيق ذلك من المرجح أن تأتي بنتائج عكسية بطرق ستؤدي نفس الأشخاص الذين يحاول الأمريكيون مساعدتهم.

وفوق كل شيء، يجب أن تكون الولايات المتحدة أكثر حرصاً بشأن استخدام القوة العسكرية ممّا كانت عليه في الأيام العصيبة "للحظة أحادية القطب" التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي. لقد عاد عصر منافسة القوى العظمى بقوة. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال أقوى قوة عسكرية في العالم ولها مصالح ومسؤوليات حول العالم، إلا أنها لا تستطيع تبديد قوتها في صراعات ذات أهمية هامشية.

### خطأ تغيير النظام:

قبل عشرين عاماً، في أوائل عام ٢٠٠٣، كان صدام متمسكاً بالسلطة، وكانت إدارة بوش تستعد لشنّ غزو للإطاحة به. ولم أكن لأدعم العمل العسكري أبداً لو علمت أنه لم يكن يصنع أسلحة دمار شامل في الواقع، لكن ما كنت أريده حقاً هو التخلص من دكتاتور العراق القاسي، وليس فقط برنامج أسلحته المزعوم. وأن إحدى الحجج المركزية التي قدمتها أنا وداعمون آخرون للغزو كانت أن تغيير النظام يمكن أن يؤدي إلى تحول ديمقراطي أوسع في الشرق الأوسط. وأشعر الآن بالذعر



عندما قرأت بعض المقالات التي كتبها في ذلك الوقت. وقد تكون هذه فرصة لتصحيح الموازين، لإرساء أول ديمقراطية عربية، ولإثبات أن أمريكا ملتزمة بالحرية بالنسبة لهم مثلما كانت ملتزمة بشعوب أوروبا الشرقية"، كتبت في المجلة الأسبوعية - الرائدة لحركة المحافظين الجدد - بعد شهر من الحادي عشر من سبتمبر، للعمل على تحويل العراق إلى منارة أمل للشعوب المضطهدة في الشرق الأوسط: الآن سيكون هذا هدف حرب تاريخية".

وبعد فوات الأوان ، كان هذا سداجة خطيرة ولدت من مزيج من غطرسة ما بعد الحرب الباردة وبعد ١١/٩ إنذار. وأردت بشدة أن أصدق أن نشر الحرية يمكن أن يحلّ العضلات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة - وأنه من خلال فعل الخير في العالم، يمكن أن يخدم أيضاً مصالح أمنها القومي.

وكان من الرائع لو تمّ الأمر بهذه الطريقة، لكن الأمر لم يحدث، وكان عليّ أن أدرك في ذلك الوقت مدى صعوبة المهمة بأكملها. فمن هم الأمريكيون الذين يعتقدون أنهم يستطيعون تحويل منطقة بأكملها بألاف السنين من تاريخها؟ ما زلت أركل نفسي لعدم إيلاء المزيد من الاهتمام لمقالة رأي حكيمة نشرتها في عام ٢٠٠٢ ، عندما كنت محرراً افتتاحياً في صحيفة وول ستريت جورنال. وتحت عنوان "لا تهاجموا صدام" ، توقع خبير السياسة الخارجية برنت سكوكروفت بدقة أن غزو العراق سيتطلب "احتلالاً عسكرياً واسع النطاق وطويل الأمد" وسيؤدي إلى "تضخم صفوف الإرهابيين". لقد تجاهلت مثل هذه التحذيرات لأنني أهرت بقوة الجيش الأمريكي بعد انتصاراته في حرب الخليج وغزو أفغانستان - وأذهلتني أيضاً حجج علماء المحافظين الجدد مثل برنارد لويس وفؤاد عجمي بأن العراق وفر أرضاً خصبة للديمقراطية. وبعد فوات الأوان، أشعر بالدهشة والذهول لأنني وقعت فريسة لهذه الأوهام الجماعية.

ومثل الحرب في فيتنام والحروب في أفغانستان والعراق قدم تحذيراً قوياً بشأن مخاطر انحراف النوايا الحسنة. وأن التدخل الأمريكي في ليبيا عام ٢٠١١ في ظل إدارة أوباما، والذي أيدته أيضاً، أكد لاحقاً على نطاق أصغر تلك الدروس نفسها. فقد أقدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها على



قصف قوات معمر القذافي، مما أدى إلى الإطاحة به وقتله، لكن النتيجة لم تكن ازدهار ديمقراطية جيفرسون في الصحراء. وحتى يومنا هذا، لا تزال ليبيا عالقة في جحيم هوبز من الحرب الداخلية وانعدام القانون. وفي كل تلك البلدان، كانت الولايات المتحدة حريصة جداً على نشر الديمقراطية، تماماً كما كانت في يوم من الأيام حريصة على احتواء الشيوعية، لدرجة أنها تسببت في بؤس كبير للأشخاص الذين كان من المفترض أن تساعدتهم - ثم تركتهم في مأزق.

ونتيجة لذلك، أنا لست وحدي في توتر حروب تغيير النظام. وحتى أنني أصبحت متشككاً في محاولة تحريض تغيير النظام من خلال العمل السري أو الصارم لعقوبات - سياسات لا يزال الكثيرون ينادون بها في بلدان مثل الصين وكوبا وإيران وفنزويلا، حيث واجهت الأنظمة البغيضة المعادية لأمريكا حركات احتجاجية كبيرة في الماضي القريب. ونادراً ما تنجح الاجراءات السرية. فهناك شاهد فشل المتمردين المدعومين من الولايات المتحدة في الإطاحة بالديكتاتور القاتل بشار الأسد في سوريا وفشل المتمردين المدعومين من الولايات المتحدة في الإطاحة بصدام قبل عام ٢٠٠٣. وغالباً ما تكون العقوبات أمراً لا مفرّ منه عندما تريد الولايات المتحدة فرض تكلفة على الأنظمة المارقة أخطائهم، لكن (مع استثناءات قليلة فقط، مثل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا) فهم عموماً غير فعّالين في إسقاط المستبدين.

### الوصول إلى إيران:

ومع ذلك، فإن العديد من حلفائي الأيديولوجيين السابقين لم يتوصلوا إلى نفس الاستنتاجات حول حماقة فكرة تغيير النظام. ففي تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أصدرت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، والتي غالباً ما توصف بأنها مؤسسة فكرية للمحافظين الجدد، ورقة تدعو إلى "أقصى دعم للشعب الإيراني". وكان معظم ما أوصى به التقرير - مثل استخدام "القدرات الإلكترونية لدعم المتظاهرين"، وتمكين "تجاوز الرقابة"، وتوسيع "عقوبات حقوق الإنسان"، وإدانة "إيران داخل المنظمات الدولية" - منطقيًا بشكل كبير. وأن الكثير من ذلك، في الواقع، تمّ تنفيذه بالفعل من قبل إدارة بايدن. لكن حزب الدفاع عن الديمقراطية ذهب بعيداً في الدعوة إلى



إنهاء الجهود الدبلوماسية لحمل إيران على الانضمام إلى الاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بحماقة في عام ٢٠١٨. وكان هذا أحد أسوأ قرارات السياسة الخارجية في تاريخ الولايات المتحدة. وكانت إيران ملتزمة بالاتفاق، لكنها اليوم دولة عتبة نووية بها ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لانتاج سلاح نووي واحد على الأقل.

فخيارات الولايات المتحدة لوقف برنامج الأسلحة النووية الإيراني بدأت تنفذ. وأن البديل الوحيد الواضح للحل الدبلوماسي هو الحل العسكري. وقبل سنوات، كان من الممكن أن أقول: إن هذه كانت مجازفة تستحق المخاطرة (في الواقع، لقد اقترحت ذلك بشكل أساسي في عام ٢٠١١)، ولكن بالنظر إلى مدى تقدم البرنامج النووي الإيراني، لم أعد أصدّق ذلك. كما كتبت في عام ٢٠١٩، من غير المرجح أن تدمر الضربات الجوية جميع المنشآت النووية الإيرانية المحمية جيداً، ويمكن أن تؤدي إلى اندلاع حريق إقليمي، يمكنه حتى أن يأتي بنتائج عكسية من خلال إقناع إيران ببناء سلاح نووي بالفعل. وسيكون من الرائع أن يقوم المتظاهرون الليبراليون بالإطاحة بالنظام وإنهاء برنامجهم النووي، لكن يبدو أن معظم خبراء إيران يتفقون على أنه لا يوجد خطر وشيك بانتهيار النظام. والواقع أن الاحتجاجات التي بدأت في الخريف قد تضاءلت بالفعل. ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن أي قدر من التدخل الأمريكي، باستثناء الغزو المباشر، يمكن أن يعجل بسقوط نظام آيات الله.

وأن معارضي الدبلوماسية مع إيران يزعمون أن البلاد ستعزز من خلال المكاسب المفاجئة التي ستحصل عليها إذا انضمت إلى الاتفاق النووي ورفعت العقوبات. وفي الحقيقة، لا يواجه النظام مشكلة في تمويل قواته الأمنية وقمع المعارضة حتى بدون اتفاق نووي. ووفقاً لإحصاء واحد من منتصف سبتمبر ٢٠٢٢ إلى أوائل يناير ٢٠٢٣، قُتل ٥١٦ متظاهراً واعتقل أكثر من ١٩٢٠٠. ولكن حتى لو كان صحيحاً أن اتفاقاً نووياً من شأنه أن يعزز قدرة الدولة على القمع الداخلي، فسيكون هذا ثمناً يستحق أن تدفعه الولايات المتحدة إذا دفع إيران بالفعل إلى وقف اندفاعها لبناء القنبلة. وأن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيمهد الولايات المتحدة وحلفائها ومن المرجح أن يقود بعض جيرانها (مثل المملكة العربية السعودية وتركيا) إلى الحصول على أسلحة نووية خاصة بهم.



وبطبيعة الحال، فأنا النقاش برمته أكاديمي في الوقت الحالي، لأن المتشددين في طهران لم يظهروا أي استعداد للانضمام إلى صفقة يكرهونها بقدر ما يفعل المتشددون الأمريكيون والإسرائيليون. ولا شك، انهم مثل الدكتاتورين الآخرين في جميع أنحاء العالم (مثل كيم جونج أون في كوريا الشمالية)، درس الممالي التاريخ الحديث وتوصلوا إلى استنتاجات منطقية: أطاحت الولايات المتحدة بالقذافي وصدام بعد أن تخلت عن برامج أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي، فإن أي دكتور يريد البقاء في السلطة يجب أن يطور ترسانة نووية. وهذه طريقة أخرى أدت فيها حماسة الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية إلى نتائج عكسية. فقد تفاقم الخطأ في حالة إيران من قبل ترامب الذي انسحب من الصفقة النووية غير الكاملة ولكن المهمة دون وجود خطة (ب). وسيتم التدقيق في قراره لسنوات قادمة كدراسة حالة لمخاطر إعطاء الأولوية للسياسة فوق الحكمة في إدارة الشؤون الخارجية.

وفي هذه المرحلة، لم يتبق أمام إيران سوى القليل من الخيارات الجيدة. وأن العمل السري الأمريكي أو الإسرائيلي - اغتيال علماء الأسلحة أو نشر فيروسات الكمبيوتر - لن يؤدي إلا إلى تأخير طفيف في البرنامج الذي يمكن أن ينتج سلاحاً نووياً قريباً. ويجب أن تستمر واشنطن في محاولة الوصول إلى اختراق دبلوماسي، ولكن بافتراض فشل ذلك، فأنها ستحتاج إلى الاعتماد على الردع والاحتواء، كما فعلت خلال الحرب الباردة. وهذا يعني مقاومة انتشار القوة الإيرانية من خلال العمل من خلال الحلفاء الإقليميين مثل إسرائيل ودول الخليج والتوضيح لإيران أن أي استخدام للأسلحة النووية سيؤدي إلى تدميرها.

وبغض النظر عن مدى بغض النظام الإيراني، يجب على الولايات المتحدة، إن أمكن، إعادة سفيرها إلى طهران لفتح خطوط اتصال. وبالمثل، تحتاج واشنطن إلى الحفاظ على اتصال وثيق مع بكين لتجنب المواجهة النووية، حتى عندما تدين انتهاكات النظام الفاضحة لحقوق الإنسان، من شينجيانغ إلى هونغ كونج. ولذا، أيضاً، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى التحدث إلى الزعيم الفعلي للمملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان، حتى وهي تدينه بقتل كاتب العمود في صحيفة



واشنطن بوست جمال خاشقجي وسجن المعارضين. ولا يمكن للولايات المتحدة ببساطة عزل بلد هو حليف رئيسي ضد إيران وأكبر مصدر للنفط في العالم.

### العالم كما هو:

التعامل مع الأنظمة القمعية أمر بغيض ولا يحظى بشعبية - لسبب وجيه - ولكن في معظم الحالات، لا تملك الولايات المتحدة رفاهية قطعها وفرض عقوبات عليها. وقد تكون مثل هذه السياسات مرضية من الناحية الأخلاقية، لكنها ليست فعّالة بشكل خاص. كما اقترحت في تشرين الثاني (نوفمبر)، مما أثار استياء اليمين، أن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على فعل المزيد من أجل شعب كوبا وفنزويلا من خلال تخفيف العقوبات مقابل تحسين حقوق الإنسان بدلاً من المطالبة بتغيير النظام. وبالمثل، لا ينبغي لها أن تخشى أن تعرض على كوريا الشمالية تخفيف العقوبات مقابل تجميد أو التراجع عن برنامجها النووي، حتى لو أدى ذلك إلى مزيد من الأموال للنظام الستاليني في البلاد (بالطبع، لم تظهر بيونغ يانغ أي اهتمام بمثل هذه الصفقة).

ولا يزال يتعين على واشنطن أن تنادي بانتهاكات حقوق الإنسان. ولا يزال يتعين عليها أن تدافع عن المنشقين الليبراليين، مثل السجناء السياسيين الروس أليكسي نافالني وفلاديمير كارا مورزا وإيليا ياشين والمتظاهرين الإيرانيين الشجعان الذين يخاطرون بالاعتقال والإعدام. ويجب أن ترسل مساعدات عسكرية إلى الديمقراطيات المحاصرة، من أوكرانيا إلى تايوان. فعلى الرغم من أنني لم أعد مثاليًا كما كنت في السابق، إلا أنني لم أصبح ذلك النوع من الواقعيين الذين يصفون أنفسهم بالواقعية الذين يلومون الولايات المتحدة على العدوان الروسي أو يعتقدون أنه يجب أن تضجّ بأوكرانيا كثمان للسلام. كما أنني لا أوافق على الانصياع للرؤساء الديكتاتوريين (كما فعل ترامب). حيث تظل الولايات المتحدة أقوى ديمقراطية ليبرالية في العالم، ولديها التزام أخلاقي بالتحدث عن مبادئها على الأقل.

لكن هناك فرق حاسم - لم أكن أقدره بشكل كاف في الماضي - بين الدفاع عن الديمقراطية وتصدير الديمقراطية. إذ تتمتع الولايات المتحدة بسجل أفضل للأولى (فكر في أوروبا الغربية أثناء



الحرب الباردة) مقارنة بالأخيرة (فكر في أفغانستان والعراق). فقبل عشرين عاماً، ضلل العديد من دعاة تغيير النظام في العراق وأفغانستان، بمن فيهم أنا، نجاح الولايات المتحدة في تحويل ألمانيا وإيطاليا واليابان بعد ذلك بعد الحرب العالمية الثانية. وما فشلنا في فهمه هو أن هذه البلدان استفادت من ظروف تاريخية فريدة - بما في ذلك مستويات عالية من التنمية الاقتصادية ، وثقة اجتماعية واسعة النطاق، ودول قوية، ولائحة بيضاء خلقتها الهزيمة في حرب شاملة - والتي تحولت، كما تبين، شبه مستحيلة. وكان من الحماقة المحاولة بتقليدها .

وحتى عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الديمقراطية، يتعين على واشنطن في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة بناءً على تقييم واقعي للظروف المحلية بعيداً عن الأفكار التجريدية المرنة والمفضلة في المناقشات السياسية الأمريكية. فقد كانت كل من كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية تستحقان الدفاع ضد العدوان الشيوعي، لكن الكوريين أظهروا مهارة واستعداداً أكبر للقتال من أجل حريتهم أكثر مما فعل الفيتناميون الجنوبيون. وتحتاج الولايات المتحدة إلى أن تكون صلبة في تقييمها للأماكن التي لديها شركاء محليين يمكن أن يكونوا ناجحين وأين لا ينجحون.

فأوكرانيا تجتاز الاختبار بسهولة، لأن حكومتها تتمتع بالدعم الحماسي من شعبها، وأظهر جيشها أنه ماهر ومتحضر. وعلى النقيض من ذلك، فإن النظام الذي أنشأته الولايات المتحدة وحلفاءها في كابل بعد الإطاحة بنظام طالبان لم يكن لديها شرعية شعبية كافية. ونتيجة لذلك، لم يكن لدى الجيش الأفغاني الدافع الكافي للقتال بمفرده. وما زلت أعارض الانسحاب الذي تفاوض عليه ترامب ونفذه الرئيس جو بايدن لأنني اعتقدت أنه من الممكن إبعاد طالبان عن السلطة بتكلفة منخفضة نسبياً، وكنت أخشى الإشارة الخطيرة بأن خروج الولايات المتحدة من شأنه أن يرسل إلى المعتدين الآخرين. واليوم، أنا أفضل الإبقاء على المستشارين العسكريين الأمريكيين في العراق كتحوط ضد قوة إيران وعودة ظهور داعش. لكن هذه أهداف أكثر تواضعاً بكثير من تلك التي كنت أتخيلها قبل ٢٠ عاماً. فالوقت الذي أمضيته مع القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق على مدى العقدين الماضيين منحني تقديراً أكبر لأهمية الديناميكيات المحلية. وبغض النظر عن مدى قوة أو حسن النية، بالكاد يستطيع الغرباء فهم المجتمعات المحلية، ناهيك عن التلاعب بها بنجاح.



وفي وقت ما، على سبيل المثال، كنت أعتقد أن أشرف غني سيكون الرئيس المثالي لأفغانستان لأنه كان تكنوقراطياً متعلماً في الغرب ولم يكن فاسداً. وعندما تولى السلطة في عام ٢٠١٤، كتبت: "إذا كان أي شخص مؤهلاً للتعامل مع مشاكل أفغانستان، فهو أشرف غني". لكنه تبين أنه زعيم فظيع في زمن الحرب لم يحشد شعبه وهرب قبل أن تدخل طالبان حتى كأبل. وعلى النقيض من ذلك، لم أكن أتوقع الكثير من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، كوميدي تلفزيوني سابق. لكنه تبين أنه شخصية تشرشل تستحق دعم الولايات المتحدة اللامحدود. وفي الحقيقة، حتى لو لم تكن أوكرانيا ديمقراطية ليبرالية، فسيظل من المنطقي أن تدعمها واشنطن من أجل التمسك بالمبدأ القائل بأن الحدود الدولية لا يمكن تغييرها بالقوة. (كان هذا هو السبب في أن واشنطن كانت على حق في الدفاع عن الكويت في حرب الخليج وكوريا الجنوبية في الحرب الكورية). لكن كون أوكرانيا ديمقراطية ليبرالية يجعل من السهل الالتفاف إلى جانبها.

### القيم وتلبية المصالح:

هناك بالطبع جدل قديم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة حول دور القيم مقابل المصالح. ففي عشرينيات القرن التاسع عشر، عندما كان اليونانيون يخوضون حرباً من أجل الاستقلال، أراد العديد من الهيلينيين الأمريكيين المساعدة في كفاحهم ضد قسوة الإمبراطورية العثمانية. وقام وزير الخارجية جون كوينسي آدمز تلك المناشدات، معلناً بشكل شهير أن أمريكا "لا تذهب للخارج، بحثاً عن الوحوش لتدميرها". وفي الماضي، كنت أتعامل مع كلمات آدمز، التي كثيراً ما استشهد بها الانعزاليون. لكني الآن لدي تقدير أكبر لحكمته المحافظة. وكما حدث، انتصر المتمردون اليونانيون في حرب الاستقلال بدعم من فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة. لكن بعيداً عن الدخول في عصر بريكليان جديد، فقد أنشأوا نظاماً ملكياً بالكاد يشرف عليه ملوك أجنبية وتتخلله انقلابات عسكرية.

وما زلت أؤيد القيادة الدولية للولايات المتحدة ودعم الحلفاء، بما في ذلك الوجود العسكري الأمريكي القوي في المراكز الثلاثة للقوة العالمية - أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا - حيث يعد



انتشارهم ضرورياً للحفاظ على النظام وردع العدوان. لكنني لم أعد أجعل الترويج للديمقراطية هو محور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لأنني لا أثق كثيراً في أن الولايات المتحدة تعرف كيف تفعل ذلك بنجاح ولأن الأولويات الأخرى (مثل الأمن الاقتصادي والأمن القومي) يجب أخذها في الاعتبار، أيضاً.

فقد اكتشف بايدن صعوبة توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة حول دعم الديمقراطيات عندما عقد قمة من أجل الديمقراطية في ديسمبر ٢٠٢١. وأن بعض الدول التي تمت دعوتها إلى الاجتماع الافتراضي، مثل الهند وباكستان والفلبين، ليست نموذجاً للديمقراطية الليبرالية. ولم تتم دعوة بعض الحكومات الاستبدادية بشكل خاص، مثل سنغافورة وتركيا والإمارات العربية المتحدة وفيتنام، على الرغم من أن الولايات المتحدة لديها العديد من المصالح المشتركة معها. وكما كان متوقعاً، حققت القمة القليل، لأن مجرد الالتزام بالديمقراطية لا يكاد يكفي لتعبئة العمل المشترك بين ١١٠ دول من جميع أنحاء العالم. وإلى جانب أنظمتها السياسية الديمقراطية، ما الذي تشترك فيه زامبيا وأوروغواي حقاً؟

وفي الواقع، كان الرد على غزو روسيا لأوكرانيا ألا تتفكك بدقة على أسس ديمقراطية استبدادية، حيث ترفض العديد من الديمقراطيات في الجنوب العالمي - مثل البرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا - معاقبة روسيا. وعلى عكس المجموعة الأوسع من الديمقراطيات في العالم، دعم الناتو أوكرانيا بقوة لأن معظم أعضائه - مع الاستثناءات الجزئية للمجر وتركيا التي تزداد استبداداً - متحدون من خلال القيم والمصالح. وأن تحالفات الولايات المتحدة مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية هي قصص نجاح للسبب نفسه، على الرغم من أنه يجدر بنا أن نتذكر أن الولايات المتحدة قاتلت من أجل كوريا الجنوبية قبل فترة طويلة من كونها ديمقراطية.

#### الأمل ليس الأساس لسياسة خارجية سليمة:

العالم يعدّ مكان قبيح، ويجب على المسؤولين الأمريكيين التعامل معه كما هو، دون أن يتخيلوا أن لديهم قوة أكبر لتغييره أكثر ممّا لديهم بالفعل. وفي العالم الحقيقي، غالباً ما يتعين على الولايات



المتحدة العمل مع الأنظمة التي تمقتها الصين أو السعودية. و فقط في أفلام وأوهام النشطاء التقدميين، فإن وكالة المخابرات المركزية قوية بما يكفي للإطاحة بأي زعيم على هذا الكوكب. وأن سجلها الفعلي في العمل السري أقل إثارة للإعجاب بكثير، وفي تلك المناسبات القليلة التي ساعدت فيها في تنفيذ انقلابات ناجحة، كانت النتائج عادة ما تأتي بنتائج عكسية. ولا يزال الإيرانيون يعلمون شعهم عن الغدر الأمريكي من خلال الاستشهاد بالانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة والذي أطاح بمحمد مصدق عام ١٩٥٣.

وفي العالم الحديث، أثبت الطغاة موهبتهم بشكل مؤلم في استخدام أدوات المراقبة عالية التقنية لقمع الانتفاضات الشعبية. وعلى مدار العشرين عاماً الماضية، وفقاً للباحثة إريكا تشينويث، انخفض معدل نجاح الاحتجاجات الجماهيرية بشكل كبير. ولذلك لم يكن مفاجئاً بشكل رهيب أن الصين كانت قادرة على وضع حدٍ للاحتجاجات ضد سياسة الرئيس الصيني شي جين بينغ "صفر COVID" من خلال مزيج من القمع والمصالحة.

وأن أي شخص يتوقع أن تؤدي ثورة قوة الشعب إلى حكومة ليبرالية موالية للغرب في أي وقت قريب في بكين أو موسكو أو طهران إذا كانت الولايات المتحدة فقط تقدم المزيد من الدعم للمتظاهرين، هو منخرط في التفكير بالتمني. وقد تتحقق مثل هذه الآمال، لكن الأمل ليس الأساس لسياسة خارجية سليمة. ويجب أن تدعم واشنطن المتظاهرين الليبراليين بكلمات التشجيع وتقنيات الاتصالات والمساعدات غير العسكرية الأخرى، لكن لا ينبغي أن تعتمد على نجاحهم، ويجب أن تضع في اعتبارك أنه عندما تسقط الدكتاتورية، لا يكون البديل دائماً هو الأفضل. وتذكر أن آية الله الخميني جاء بعد إسقاط شاه إيران وأن الفوضى تبعت سقوط القذافي. والرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو مجرم حرب يجب أن يحاكم في لاهاي، ولكن إذا فقد السلطة، قد لا يكون خليفته شخصية ليبرالية مثل نافالني. وقد يكون متشدداً قومياً أكثر تهوراً وتطرفاً قد يستخدم بالفعل ترسانة روسيا النووية في أوكرانيا بدلاً من مجرد التهديد بالقيام بذلك. وحتى في إيران، قد يتم استبدال الشيوقراطية اليوم ليس بديمقراطية ليبرالية ولكن بمجلس عسكري من الجنرالات المتشددين الذين سيكونون أكثر علمانية ولكن ليس أقل خطورة. فهناك، للأسف، سبب بسيط



بخلاف التفكير بالتمني لتوقع أن الدول الأخرى سوف تتطور على طول الخطوط إلى ديمقراطيات نموذجية على النمط الغربي.

في الواقع، أثبتت الديكتاتوريات أنها أكثر مرونة من العديد من الديمقراطيات. وحتى في الولايات المتحدة والهند، أكبر ديمقراطيتين في العالم، كانت الحرية تحت الحصار في السنوات الأخيرة. وفي أماكن أخرى، في بلدان مثل ميانمار ونيكاراغوا وروسيا وتونس، ترسخت الديمقراطية لفترة وجيزة ثم ضاعت أمام رجال أقوياء ماكرون. وحتى في أوروبا الشرقية، حيث ألهمني انتشار الحرية في التسعينيات والعديد من الآخرين في جميع أنحاء العالم، تراجعت الديمقراطية في المجر وبولندا. لقد شفيت منذ زمن طويل من الانتصار الديمقراطي الذي ولد بعد سقوط جدار برلين. والآن، أصبحت أكثر وعياً بصعوبات إنشاء ديمقراطيات ليبرالية تدوم.

### أكبر وأذكي:

بعد عقدين من التجربة المريرة، أحاول بجهد أكبر ممّا كنت أفعله في شبابي القاسي للتوفيق بين تطلعات المثالية وقيود الواقعية. وما زلت أعتقد أن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية، لكنني للأسف خلصت إلى أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة يجب ألا تركز على تصدير الديمقراطية. وقد يجعلني ذلك محافظاً جديداً سابقاً - محافظاً جديداً تسرقه الحقيقة - إذا تمّ اعتبار "المحافظين الجدد" على أنها "مروج قوي لتصدير الديمقراطية". لكن في بعض النواحي، أعود إلى رؤية المحافظين الجدد الأصليين، الذين اتحدوا في معارضتهم للمخططات السوفيتية ولكنهم نادراً ما دافعوا عن حملة صليبية من أجل الحرية في الخارج.

وأني أشغل الآن منصباً في مجلس العلاقات الخارجية الذي سمّي على شرف جين ج. كيركباتريك، وهو ديمقراطي سابق كان أحد أهم مفكري المحافظين الجدد في السبعينيات والثمانينيات، عندما كنت أكبر. وصعدت إلى الشهرة لأول مرة من خلال كتابة عام ١٩٧٩ تعليق مقال بعنوان "الديكتاتوريات والمعايير المزدوجة" الذي دعا إلى إيجاد قضية مشتركة مع "المستبددين المعتدلين



الودودين للمصالح الأمريكية" على الرغم من انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. وأدى ذلك مباشرة إلى تعيينها سفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهد الرئيس رونالد ريغان. وكعضو في حكومة ريغان ، لم ترغب في دعم المملكة المتحدة خلال حرب فوكلاند عام ١٩٨٢ لأنها نظرت إلى المجلس العسكري الأرجنتيني على أنه حصن ضد توسع الشيوعية في أمريكا اللاتينية. وفي وقت لاحق، بعد فترة طويلة من تركها منصبها، جاءت لتعارض الغزو الأمريكي للعراق، بحجة أن "العراق يفتقر عملياً إلى جميع متطلبات حكومة ديمقراطية". ويجب أن توضح رؤية كيركباتريك للعالم أن الترويج للديمقراطية كان بالكاد جزءاً لا يتجزأ من المحافظين الجدد كما تمّ تصويرها في الأصل.

إذن ما الذي كان يدور حوله المحافظون الجدد؟ في العدد الأول من نشرة المحافظين الجدد المصلحة العامة، في عام ١٩٦٥ ، أعرب مؤسسوها - دانيال بيل وإيرفينغ كريستول - عن شكوكهم في جميع المحاولات المبالغة في تبسيط قضايا السياسة العامة المعقدة من خلال التراجع عن "الأيديولوجيا، سواء كانت ليبرالية أو محافظة أو راديكالية". وستصبح تلك المجلة منتدى للمقالات الكثيفة والمثيرة للجدل حول مشاكل العلوم الاجتماعية المزعجة، وليس للبيانات الأيديولوجية الشاملة. وفي شرح اسم مجلتهم، استشهد بيل وكريستول بتعريف كاتب العمود والتر ليبمان لـ "المصلحة العامة": "قد يُفترض أن المصلحة العامة هي ما سيختاره الرجال إذا رأوا بوضوح، وفكروا بعقلانية، وتصرفوا بلا مبالاة وإحسان". وبغض النظر عن اللغة المتحيزة جنسياً، يظل هذا دليلاً جيداً للسياسة العامة، سواء في الداخل أو في الخارج - وهو ما يؤسفني أن أقول إنني تجاهلت أحياناً في حماسي لنشر الحرية.

وتجدر الإشارة إلى أن ليبمان كان في الأصل ليبرالياً أمةياً لم تكن وجهات نظره مختلفة تماماً عن آراء المحافظين الجدد المعاصرين. وبدأ مسيرته في الصحفية الطويلة والمؤثرة كمثالي ليبرالي ساعد في صياغة النقاط الأربع عشرة للرئيس وودرو ويلسون من أجل "جعل العالم آمناً للديمقراطية" وأنه كرجل واقعي ليبرالي عارض تدخل الولايات المتحدة في فيتنام. وهذا مسار يمكنني فهمه.



## مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

### للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

